

الاقتصاد البنفسجي: الرؤية الاقتصادية للثقافة في فرنسا

THE PURPLE ECONOMY: THE ECONOMIC VISION OF CULTURE IN FRANCE

¹ بسبع عبد القادر ² تقرورت محمد ³ طهراوي دومة علي

¹ جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس (الجزائر)

² جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف (الجزائر)

² المركز الجامعي أحمد زبانة - غليزان (الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/04/28

تاريخ الإرسال: 2020/01/22

ملخص:

الاقتصاد البنفسجي هو ذلك الفرع من الاقتصاد والذي يتكيف مع التنوع البشري في سياق العولمة، حيث يرتبط بالبعد الثقافي في إعطاء قيمة للسلع والخدمات، ومن هذه الزاوية يمكن أن تقدم العولمة إمكانات جديدة تنشأ عن التفاعلات الديناميكية بين الاقتصاد والثقافة.

تتمثل الأهداف الأساسية لهذه الدراسة في التوصل إلى تعريف أفضل للاقتصاد البنفسجي والتركيز على مساهمة هذا الفرع من الاقتصاد في التنمية المستدامة. وقد توصلنا من خلالها إلى أن الاقتصاد البنفسجي يركز على القيم الثقافية الموجودة في السلع والخدمات، وأنه سيؤدي إلى مزيد من الاهتمام بدور الأنشطة الفنية والثقافية، وبالتالي جعل الاقتصاد في حالة جيدة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد؛ بنفسجي؛ ثقافة.

تصنيف JEL: Q01، Z01.

Abstract:

Purple economy is a type of economy that adapts to human diversity in a context of globalization. It relies on the cultural dimension so as to attribute value to goods and services. Seen from this angle, globalization offers new potential, stemming from dynamic interactions between economics and culture. The initial objectives of this study were to come up with a better definition of the purple economy and to focus on the contribution of purple economy in sustainable development. We found that purple economy focus on to the cultural values put in goods and services and will lead to a greater recognition of the role of art and cultural activities and therefore to make a healthy economy condition.

Key words: purple; economy; culture.

Jel Classification Codes : Q01 ; Z01.

I. مقدمة:

دخلت العولمة مرحلة جديدة، حيث أصبحت مصحوبة بإعادة توزيع السلطة والذكاء والثروة، وتحدث إعادة التوازن هذه لصالح البلدان الناشئة والنامية، وهي ليست اقتصادية فحسب، بل ثقافية أيضاً. يتطلب هذا التطور منظوراً مختلفاً عن العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، حيث يؤدي نموذج "النمو بدون ثقافة" إلى توحيد المنتجات وفقر المحتوى وإهدار الموارد المرتبطة بالتخلي عن المعرفة المحلية.

لقد جعل مفهوم الاقتصاد الثقافي من الممكن إدراج المجال الثقافي في الاقتصاد ومنحه مكانة معينة، لكن هذا المفهوم لم يعد كافياً لوصف واقع العالم الذي لا يمكن فيه احتزال الثقافة في قطاع واحد. ومن هنا يجب أن تكون الثقافة حافز لجميع الأنشطة البشرية بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية، لكن هذه التدفقات الثقافية التي تغذي الاقتصاد لا يتم الاعتراف بها بشكل كاف كعوامل للابتكار وتنشيط النشاط الاقتصادي، وقد تحولت أكثر نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية.

وقعت العديد من الشخصيات الثقافية والاقتصادية البارزة مقال رأي في صحيفة لوموند في 19 ماي 2011 تحت عنوان "الاقتصاد البنفسجي: تحالف جديد بين الثقافة والاقتصاد". ناقش المقال فكرة أن الثقافة لم تعد رفاهية للتمتع بها من قبل الأغنياء أو الترفيه عن الخمول، بل أصبحت تغذي جميع عمليات الإنتاج الحديثة، وأنه لا يمكن أن يكون هناك إبداع حقيقي، سواء كان فنياً أو اقتصادياً أو حتى سياسياً، دون وجود أساس ثقافي قوي.

1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التأكيد على أن الثقافة في حد ذاتها لا تُعرّف كمفهوم، حيث أنها تمثل مجال واسع يصعب فهمه بعبارات ملموسة. ويرى مؤيدو الاقتصاد البنفسجي بأنه تحالف جديد بين الثقافة والاقتصاد، ملتزم بتعزيز التفاعل الديناميكي بين مجالي النشاط طالما أن كل جانب من جوانب الاقتصاد يتضمن عناصر ثقافية في عملياته وإنتاجه وأساليب تنظيمه، وبالتالي التأثير على البيئة الثقافية في نفس الوقت.

2. إشكالية الدراسة:

يقوم مفهوم الاقتصاد البنفسجي على تضمين الثقافة كجزء من الحياة اليومية، حيث يتم ربط الاقتصاد البنفسجي بالاقتصاد الأخرى في الفضاء الإقليمي من خلال العديد من المبادرات الثقافية التي تهدف إلى تعزيز الشعور بالانتماء ورفاهية السكان في المناطق التي يعيشون فيها، لأنه يقوم على فكرة أن الشركات هي ناقلات الثقافة للاقتصاد. كما أن مبدأ التنوع الثقافي يتطلب التفاعل والتبادل بين الثقافات على قدم المساواة، وأن الرفاه هو الهدف.

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف يمكن لقطاع الثقافة التأثير على الواقع الاقتصادي من خلال تبني مفهوم الاقتصاد البنفسجي؟

3. فرضية الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة سابقاً نضع الفرضية التالية:

يساهم تفعيل الاقتصاد البنفسجي في تحقيق تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية للدول التي تتبناه.

4. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- التعريف بالاقتصاد البنفسجي وبيان أبعاده، وتوضيح العلاقة بين الاقتصاد والثقافة
- دراسة الآثار الفعلية والمحتملة للاقتصاد البنفسجي على مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول

5. الدراسات السابقة:

دراسة Jaiswal و Tripathi سنة 2018 بعنوان:

Purple Economy: Component of a Sustainable Economy in India

ركزت هذه الدراسة هذه على مساهمة الاقتصاد البنفسجي في التنمية المستدامة، حيث أشار الباحثان إلى أن الاقتصاد الثقافي لديه آفاق مستقبلية أكثر من حيث أنه يمثل إمكانية للنمو. وقد تم التوصل إلى أن الاقتصاد البنفسجي يركز على القيم الثقافية الموضوعية في السلع والخدمات ويجعل الاقتصاد قائم على الجودة. كما ينطوي على القدرة على التقييم الموضوعي لمساهمة كل شركة في إثراء التنوع الثقافي. وتحتاج السلطات العامة إلى تكييف النظام التعليمي لتعزيز اكتساب المهارات المطلوبة للانتقال إلى الاقتصاد البنفسجي.

دراسة İlkkaracan سنة 2016 بعنوان:

The Purple Economy Complementing the Green: Towards Sustainable and Caring Economies

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية بديلة لنظام اقتصادي جديد يكمل الاقتصاد الأخضر ومعالجة التحديات النظامية المتعددة بما في ذلك أزمة الرعاية وهي اقتصاد بنفسجي، حيث تقدم هذه الورقة إطار عمل لرؤية اقتصادية بنفسجية تبني على العمل النسوي وتحدد الروابط بين رعاية الانسان والعناية بالبيئة. وأشارت الباحثة إلى أنه يمكن للنظام الاقتصادي البنفسجي والأخضر أن يكونا مصدرًا لتوليد فرص العمل اللائقة وأيضًا وسيلة لتخفيف حدة الفقر، ويوفر إطارًا اقتصاديًا مستدامًا يهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة حسب الجنس والطبقة والأصل، وكذلك عدم المساواة بين الأجيال من خلال إعادة تعديل اختلال توازن القوة بين الطبيعة والبشر.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة حول موضوع الاقتصاد البنفسجي رغم قلتها، وجدنا هناك اختلاف في التطرق لمفهوم الاقتصاد البنفسجي وتأثيراته على اقتصاد الدولة، فمنها ما يربطه بالجانب الثقافي ومنها ما يربطه بالجانب الصحي، وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على الجانب الثقافي للاقتصاد والبصمة الثقافية لتصرفات الأعوان الاقتصاديين في البيئة الثقافية، وذلك بضبط مفهوم الاقتصاد البنفسجي وبيان أبعاده، وتوضيح العلاقة بين الاقتصاد والثقافة، ودراسة آثاره على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول.

6. المنهج المستخدم وتقسيمات الدراسة:

نظرًا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة منا للإجابة على السؤال الرئيسي واختبار صحة الفرضية المطروحة، فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي بهدف بناء الجانب النظري للدراسة لوصف وتحليل مختلف أبعاد موضوع الاقتصاد البنفسجي، وفي الجانب التطبيقي قمنا بتحليل بعض البيانات الواردة حول وزن فروع قطاع الثقافة في الاقتصاد الفرنسي.

يتضمن هيكل الدراسة النقاط التالية: يناقش القسم الثاني الإطار النظري للدراسة وذلك بالتطرق لتعريف الاقتصاد البنفسجي، أبعاد الاقتصاد البنفسجي، ثم إلى نطاق الاقتصاد البنفسجي وعلاقته بالتنمية المستدامة. وفي الجانب التطبيقي تطرقنا إلى مساهمة الثقافة في الاقتصاد الفرنسي، ثم في الأخير تم تلخيص أهم نتائج الدراسة.

II. الإطار النظري للدراسة: ماهية الاقتصاد البنفسجي

1. تعريف الاقتصاد البنفسجي

يشير الاقتصاد البنفسجي إلى مراعاة الجوانب الثقافية في الاقتصاد (Bouchier, 2013, p. 13) فهو ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في سياق العولمة، والذي يدخل البعد الثقافي في تقييم السلع والخدمات (Salgues, 2018, p. 229). يركز الاقتصاد البنفسجي على البحث عن الفرص التجارية الجديدة في بيئة ذات تنافسية عالية (Ratten, Jones, Braga, & Marques, 2019, p. 36)، ويهدف إلى إثراء التنوع الثقافي من خلال التأكيد على قدرة الانسان على إعطاء العولمة وجه إنساني وتعزيز نمو جديد ذو أبعاد أخلاقية ومستدامة وثقافية (Tobelem, 2013, p. 57).

ظهر المصطلح لأول مرة في فرنسا في 19 ماي 2011، بمبادرة من جمعية Diversumⁱⁱ، في بيان تم نشره على جريدة لوموند (lemonde.fr, 2011) في اليوم السابق لليوم العالمي للتنوع الثقافي للحوار والتنمية (diversum, 2013, p. 2). عُقد المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي، الذي نظّمته جمعية Diversum، في وقت لاحق في باريس، خلال الفترة 11-13 أكتوبر 2011، تحت رعاية اليونسكو والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية (www.purple-economy.org).

الاقتصاد البنفسجي هو أكثر بكثير من مجرد المطالبة بمصطلح جديد، إنه يتعلق بالبحث عن القيمة الاقتصادية للمخرجات الثقافية ليشمل البعد الثقافي لأي أصل أو خدمة. الاقتصاد البنفسجي هو جزء من منهج أخلاقي واسع، يساهم في بيئة ثقافية أكثر ثراءً وتنوعاً، حيث تعتبر هذه الثروة والتنوع أدوات مهمتين لقيادة التقدم (Tobelem, 2013, p. 57).

2. أبعاد الاقتصاد البنفسجي

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الاقتصاد البنفسجي يركز على بعدين رئيسين، البعد الأخلاقي الذي تم تحديده كأحد أسس النمو الاقتصادي الجديد القائم على الثقافة، والبصمة الثقافية كمؤشر على مدى تبني الجوانب الثقافية.

1.2 البعد الأخلاقي

عند مناقشة الأخلاق في سياق الاقتصاد البنفسجي، من المهم أن نعرف أن الأخلاق هي مسألة ثقافة، سواء أكانت منظمة أو مجتمعاً أو شعباً. يجب أن تستند إلى قيم مشتركة تكون واضحة وعملية ومشاركة. تستند القضية الأخلاقية للاقتصاد البنفسجي إلى إدراك الجميع للتأثير المحتمل على البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي ينتجها. فالشركات والحكومات والمجتمعات والأفراد، جميعهم لهم دور يلعبونه في تعزيز بيئة ثقافية غنية ومتنوعة. وفي مواجهة ضغوط العولمة، يجب منع خطر التوحيد الثقافي من خلال تشجيع التنوع، وأن يتحمل الجميع مسؤولية تعزيز دمج المنظور الثقافي في جميع الإجراءات التي يقومون بها، فمثلاً تتطلب هذه الرؤية الأخلاقية للاقتصاد من صناع القرار ضمان وجود الثقافة في سياسات التنمية المستدامة، ويجب على قطاع الأعمال أن يراعي الخصائص الثقافية في إدارة أنشطة التنمية المستدامة (Gagnon, 2012, p. 5).

2.2 البصمة الثقافية

يستعير الاقتصاد البنفسجي من المجال البيئي مفهوم "البصمة البيئية"، لتطبيقه على المجال الثقافي. يشير مصطلح "البصمة الثقافية" *The cultural footprint* إلى المساهمة في ثقافة شركة أو مجتمع أو منظمة أو إدارة عامة (Gagnon, 2012, p. 5). وبعبارة أخرى، فإن البصمة الثقافية تمثل جميع العوامل الخارجية أو الآثار غير المباشرة الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، والناجمة عن تصرفات الأعوان الاقتصاديين في البيئة الثقافية، والتي يمكن ربطها بالإنتاج والاستهلاك (diversum, 2013, p. 10).

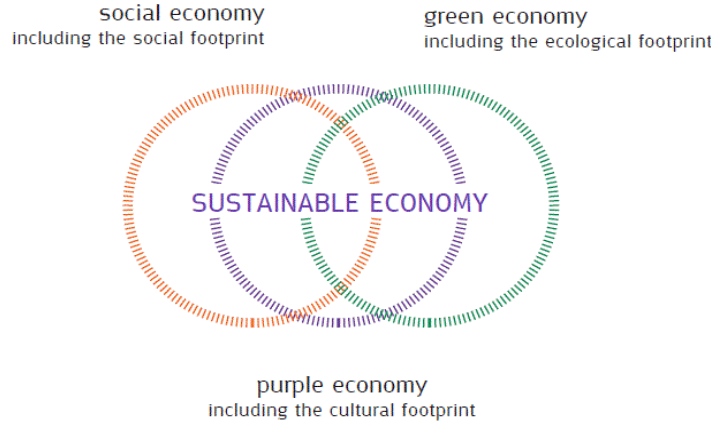
الفكرة وراء البصمة البيئية هي قياس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة. يتم استخدام البصمة البيئية للإشارة، من حيث الهكترات، إلى المساحة البيولوجية المنتجة اللازمة لتلبية احتياجات السكان. الهدف هو تقليل البصمة البيئية للأفراد والشركات والمجتمعات ككل. أما فيما يتعلق بالبصمة الثقافية فيختلف الأمر تماماً، حيث يقصد بها جميع المنتجات البشرية التي لها بصمة (أي تأثير) على البيئة الثقافية، وبالتالي فإن الفكرة هي الحفاظ على الزيادة الثقافية وإبرازها (Gagnon, 2012, p. 5)، وعليه فإن البصمة الثقافية للنشاط الاقتصادي إيجابية إذا كانت تثري التنوع الثقافي، ويفترض إثراء التنوع الثقافي أن الثقافات تعمل سوياً لتحقيق هدف مشترك يتجاوزها ويهدف إلى تطوير إمكانات أكبر، ثقافية كانت أم اقتصادية. وبهذا التعريف، يمثل التنوع الثقافي شرطاً وضمناً لوجود تدفق للتبادل الإبداعي ذي المنفعة المتبادلة، ويسمح للأعوان الاقتصاديين بالترويج لممارساتهم وموجوداتهم الثقافية بطريقة أخلاقية (diversum, 2013, p. 10).

ومن خلال التحكم في بصمتها الثقافية، تساهم المنظمات في إثراء التنوع الثقافي وبالتالي تنسجم مع نموذج الاقتصاد البنفسجي. تعني البصمة الثقافية العالية أن الشركة تعرف كيف تتكيف مع تنوع الثقافات في ظل العولمة، وأنها تشجع هذا التنوع وتضمن البعد الثقافي للمنتجات أو الخدمات التي تسوقها. ومن جانب الإدارة العمومية، تنعكس البصمة الثقافية بشكل خاص في تطوير السياسات الثقافية، وكذلك في النظر إلى البيئة الثقافية في صياغتها لسياسات التنمية المستدامة (Gagnon, 2012, p. 5).

3. نطاق الاقتصاد البنفسجي وعلاقته بالتنمية المستدامة

تشجع العلاقة الديناميكية بين الاقتصاد والثقافة على النظر إلى الثقافة باعتبارها مجال مهم يفتح العديد من الفرص والمسؤوليات. فإلى جانب الاقتصاد الأخضر (الذي يضم البصمة البيئية) والاقتصاد الاجتماعي (الذي يضم البصمة الاجتماعية)، فإن الاقتصاد البنفسجي مع بصمته الثقافية، يشكل الركن الثالث للانتقال المتزايد إلى ما بعد النمو الكمي البحت (diversum, 2013, p. 10).

الشكل 1: المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة



Source: (Tripathi & Jaiswal, 2018, p. 48)

يرتبط الاقتصاد البنفسجي بعدة مكونات خارجية، فالبيئة الثقافية التي يعتمد عليها العملاء والتي يتكون آثارهم عليها في المقابل، هي الصالح العام. ونتيجة لذلك، يرى الاقتصاد البنفسجي الثقافة محورًا أساسيًا للتنمية المستدامة، حيث كانت الثقافة جزءًا مهمًا من الاستدامة منذ البداية. كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات قد نشأت في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام 1966. هذه المسألة هي مجرد عنصر واحد من العناصر المختلفة للتنمية المستدامة، إلى جانب المخاوف المتعلقة بالبيئة الطبيعية (الاقتصاد الأخضر) والبيئة الاجتماعية (الاقتصاد الاجتماعي) (Tripathi & Jaiswal, 2018, p. 48).

تقع القضايا الثقافية في قلب تحديات التحول الهيكلي وتنويع الاقتصاديات في كل من البلدان الصناعية والنامية. فعلى المستوى الدولي، تتمتع تجارة السلع والخدمات بنمو قوي مدعوم باستثمارات ثقافية، وهو ما يمثل بالنسبة لبعض البلدان قطاعًا استراتيجيًا للاقتصاد الوطني بسبب أهمية الدخل والعمالة التي تولدها، وفي نفس الوقت لأنها تسمح بالإشعاع الثقافي في الخارج. وإلى جانب مساهمة الاقتصاد الثقافي في الناتج المحلي الإجمالي للدول، أصبحت التفاعلات بين الثقافة والتنمية المستدامة معترف بها بشكل متزايد وتتضح بشكل خاص في سياق خطط التنمية المستدامة في العديد من المجالات، وخاصة أنماط الإنتاج والاستهلاك، والبيئة، والأمن الغذائي، والمدن المستدامة،... إلخ (Tchoungui, 2017, p. 7).

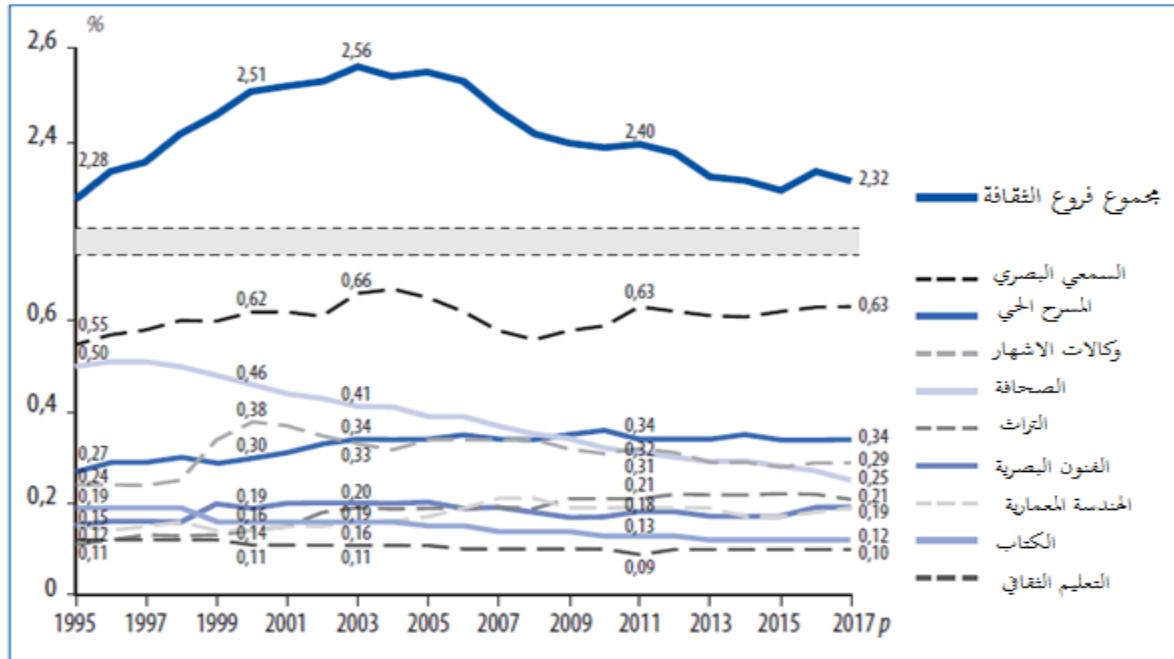
تغذي الثقافة جميع عمليات الإنتاج الحديثة، فلا يوجد إبداع حقيقي، سواء كان فنيًا أو اقتصاديًا أو حتى سياسيًا، بدون ثقافة حقيقية. فبالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، ينبغي أن يؤدي هذا إلى إعادة النظر في مناهج التنمية وإلى الاعتراف بأن مشاكل التنمية هي أيضًا مشكلات ثقافية بعد سنوات عديدة من السياسات الاقتصادية الفاشلة. إن وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية هو استثمار حاسم لمستقبل العالم ولعملة أكثر إنسانية تأخذ في الاعتبار مبدأ التنوع الثقافي. وبالنسبة للشركات، فإنها توفر فرصًا للنمو تتعلق بتكثيف أفضل لهذه المنتجات مع السوق وكفاءة أكبر في تشغيلها، من خلال فهم التوجهات الثقافية للأشخاص الذين نعمل معهم ومن أجلهم.

في جوان 2013، أبرزت استنتاجات أول فريق عمل مشترك بين المؤسسات المعنية بالاقتصاد البنفسجي (والتي تضم خبراء من اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والوزارات الفرنسية، والعديد من الشركات والمجتمع المدني) تأثير ظاهرة الثقافة (the phenomenon of culturalization) على الاقتصاد بكامله، مع آثار متتابة على العمالة والتدريب. حيث عرف التقرير الصادر بأهم الوظائف البنفسجية (purple jobs) التي ترتبط مباشرة بالبيئة الثقافية. وفي وثيقة مرجعية أخرى نشرت في جوان 2017 ذكرت جوانب مختلفة من البيئة البشرية والتي من المحتمل أن ينتج عنها اقتصاد فوائد ثقافية مثل الهندسة المعمارية، الفن، الترفيه، الأخلاق، التراث، الخيال، التعلم، المهارات الاجتماعية، ... ويمكن أن يساعد دمج بعض هذه الأنشطة في جعل الثقافة وسيلة لتطوير أنشطة جديدة تنتج قيمة اقتصادية ومنها الفنون (المسرح والرقص، السيرك)، سوق الفن (صالات العرض - استوديوهات الفنانين)، الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري، النشر، الفنون البصرية (السينما، والتصوير الفوتوغرافي، والتلفزيون)، الحرف، الموسيقى (الحفلات الموسيقية والمهرجانات)، الموضة، التصميم، الإعلان وإدارة الأحداث، التصميم الرقمي (الوسائط المتعددة، البرامج، الألعاب) (Bouchier, 2013, p. 13).

III. الجانب التطبيقي: مساهمة الثقافة في الاقتصاد الفرنسي

حسب آخر الاحصائيات الصادرة عن وزارة الثقافة الفرنسية، بلغت القيمة المضافة لجميع الفروع الثقافية خلال عام 2017، ما يقارب 47.5 مليار يورو. وكانت هذه القيمة في تزايد بمعدل نمو مماثل لمعدل نمو الاقتصاد ككل منذ 2013 مما يعكس استقرار الثقل الاقتصادي للثقافة حول 2.3% من حجم الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (2.6% بالأسعار الجارية) (الشكل رقم 2). هذا التقديرات تأخذ بعين الاعتبار نتائج مختلف الفروع الثقافية من كالات الإعلان، الفنون البصرية، الهندسة المعمارية، السمعي البصري، التعليم الثقافي، الكتب والصحافة، والتراث والمسرح، ولا تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية غير المباشرة، ولا سيما السياحة ومنتجات الاقتصاد الرقمي والتي يعتبر محتواها ثقافي جزئياً أو كلياً في الغالب.

الشكل 2: تطور القيمة المضافة للفروع الثقافية بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1995-2017



Source: (Turner, 2019, p. 2)

شهد الوزن النسبي للثقافة في الاقتصاد اتجاهًا تنازليًا منذ عام 2007، والذي يبدو أنه قد تباطأ لمدة عامين، بعد أن ظل مستقرًا نسبيًا عند مستوى 2.5% بين عامي 2002 و2006، ثم انخفض وزن الثقافة في الاقتصاد بشكل مطرد إلى 2.3% في

عام 2015، وهو المستوى الذي استقر عنده في عامي 2016 و 2017 (انخفاض القيمة المضافة في 2017 بـ 0.2% مقارنة بعام 2016). الفروع التي ساهمت بأكبر قدر في الوزن الاقتصادي للثقافة في عام 2017 هي قطاع السمعي البصري (27%) من جميع الفروع الثقافية) والفنون المسرحية (15%) والإعلان (12%) والصحافة (11%).

الجدول 1: نسبة القيمة المضافة للفروع الثقافية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام خلال الفترة 2017-2000

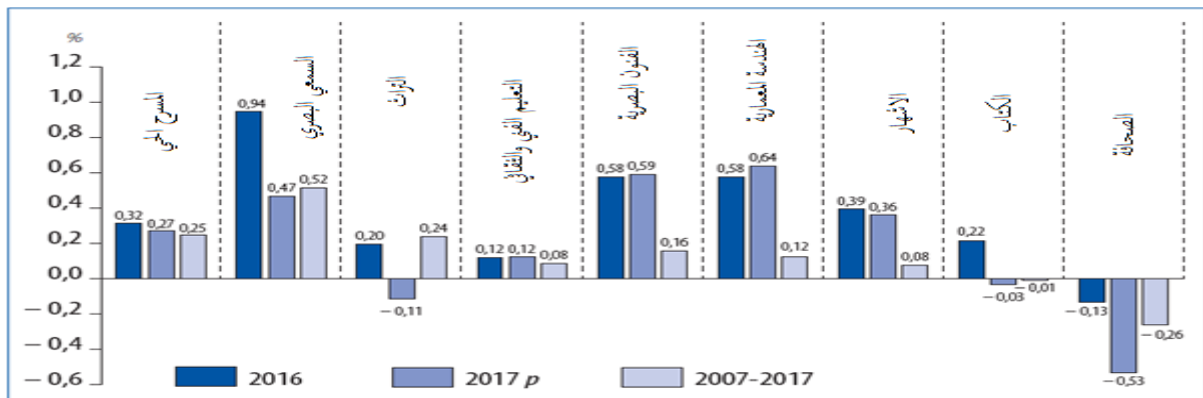
النسبة إلى جميع فروع الثقافة %			النسبة للاقتصاد ككل %			القيمة المضافة (بالمليارات أورو (بالأسعار الثابتة)			
2017	2016	2000	2017	2016	2000	2017	2016	2000	
27.0	27.0	24.5	0.6	0.6	0.6	12.8	12.8	10.6	السمعي البصري
14.7	14.7	11.9	0.3	0.3	0.3	7.0	6.9	5.1	المسرح الحي
10.9	11.6	18.4	0.3	0.3	0.5	5.2	5.5	7.9	الصحافة
12.5	12.3	15.1	0.3	0.3	0.4	5.9	5.8	6.5	وكالات الاشهار
9.1	9.4	5.7	0.2	0.2	0.1	4.3	4.4	2.5	التراث
8.0	7.6	5.7	0.2	0.2	0.1	3.8	3.6	2.5	الهندسة المعمارية
8.4	7.9	7.7	0.2	0.2	0.2	4.0	3.7	3.3	الفنون البصرية
5.0	5.1	6.4	0.1	0.1	0.2	2.4	2.4	2.8	الكتاب
4.4	4.4	4.5	0.1	0.1	0.1	2.1	2.1	2.0	التعليم
100	100	100	2.5	2.3	2.5	47.5	47.2	43.2	مج الفروع الثقافية
			100	100	100	2042.1	2014.3	1721.0	الاقتصاد الكلي

Source: (Turner, 2019, p. 3)

1. القيمة المضافة لمختلف الفروع الثقافية

عرفت مختلف الفروع الثقافية حركة بسيطة في قيمتها، مع انخفاض وزن قطاعي الصحافة والكتاب. حيث انخفض وزن قطاع الصحافة المكتوبة ثاني أكبر فرع ثقافي من حيث القيمة من 18% في بداية العام 2000 إلى 11% في عام 2017، ثم تليها الفنون المسرحية (15%). كما عرف التراث زيادة وزنه داخل الفروع الثقافية نتيجة زيادة عدد زوار الآثار الوطنية إلى 9% عام 2017 بعد أن كان 6% عام 2000، بينما كان نمو قطاع السمعي البصري أقل من العام السابق رغم كونه أكبر مساهم في القيمة المضافة للثقافة حيث يمثل 27% أو ما يعادل 12.8 مليار يورو. واستفاد قطاع الفنون البصرية من النمو القوي في أنشطة التصميم والفنون التشكيلية، ففي عام 2016، بلغ هذا الفرع 4 مليارات يورو ولا يزال يشهد نموًا مستدامًا. كما عملت الهندسة المعمارية على تعزيز انتعاشها حيث شهدت حصتها إلى مجموع الفروع الثقافية حوالي 8% في عام 2017 (الشكل رقم 3).

الشكل 3: تطور القيمة المضافة للفروع الثقافية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام خلال الفترة 1995-2017



Source: (Turner, 2019, p. 6)

2. التشغيل في مختلف الفروع الثقافية

استخدمت القطاعات الثقافية في عام 2016 حوالي 635700 شخص أو ما يمثل 2.4% من السكان العاملين (الجدول 2). وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن دائمًا مقارنة حصة القطاعات المختلفة من حيث التوظيف بمساهمتها النسبية في القيمة المضافة للمجال الثقافي، فبينما يساهم القطاع السمعي البصري بنسبة 27% من القيمة المضافة الثقافية، فإن وزنه في التوظيف يقتصر على 16% فقط أو ما يقرب من 100000 عامل. وعلى العكس من ذلك، تشكل الفنون البصرية التي يبلغ عدد العاملين فيها 103500 شخص أكبر قوة عاملة في القطاعات الثقافية، في حين تبلغ قيمته المضافة 5% فقط.

وبشكل عام سجلت جميع الفروع زيادة بنسبة 4% منذ عام 2008، حيث عرفت بعضها تطورًا متفاوتًا مثل ركود الصحافة والكتاب (-24% و-25% من العمال على التوالي في ثماني سنوات) وكذلك فرع التصوير الفوتوغرافي -24%. تأثرت الصحافة والتصوير الفوتوغرافي بشكل مباشر بتطور الاستخدامات المرتبطة بالانتشار الهائل للوسائط الرقمية، وتنافس الكتاب مع المبيعات عبر الإنترنت. وعلى العكس من ذلك، زاد عدد العاملين في ألعاب الفيديو والتسجيلات الصوتية على وجه الخصوص بنسبة 40%، كما تضاعف عدد العاملين في مجال التعليم الفني للهواة.

الجدول 2: التشغيل بالقطاعات الثقافية خلال 2016

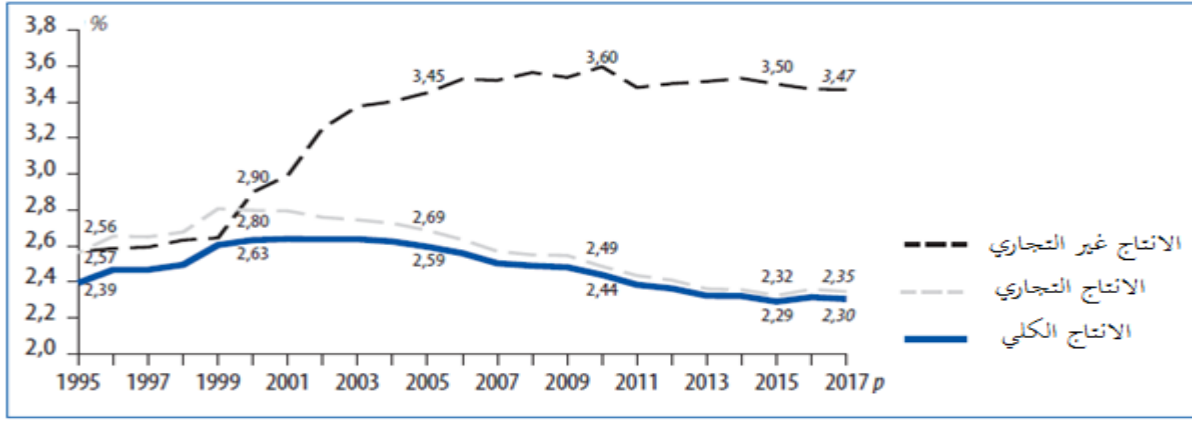
المستخدمين	نسبة التشغيل في قطاع الثقافة خلال 2016	نسبة غير الأجراء	تطور عدد المستخدمين خلال 2008-2016	
	%	%	%	
103 552	16	79	30	الفنون البصرية
99 799	16	13	12	السمعي البصري
93 113	15	19	-6	المسرح الحي
70 325	11	16	-12	وكالات الاشهار
73 020	11	33	-24	الصحافة
70 048	11	43	20	الهندسة المعمارية
52 371	8	0	30	التراث
43 801	7	39	-25	الكتاب
29 614	5	42	164	التعليم
635 746	100	30	4	مج الفروع الثقافية
26 629 069		12	3	مجموع السكان المشتغلين

Source: (Turner, 2019, p. 9)

3. منتجات الفروع الثقافية

ينقسم إنتاج الفروع الثقافية إلى إنتاج تجاري وغير تجاري (الجدول 3). يقصد بالإنتاج الثقافي التجاري (76.8 مليار أورو خلال 2017) السلع والخدمات الثقافية المزعم بيعها في السوق بسعر اقتصادي يغطي أكثر من 50% من تكاليف الإنتاج. أما الإنتاج الثقافي غير التجاري (16 مليار أورو في 2017) فهي السلع والخدمات الثقافية المقدمة للأسر بسعر يمثل أقل من 50% من تكاليف الإنتاج، لأنها تستفيد من مساهمة الإنفاق العام (جزء من ميزانية الدولة أو السلطات المحلية، الإعانات المدفوعة للجمعيات، المساعدات التي تدفعها المجتمعات المدنية). في عام 2017، كان حوالي 17% من الإنتاج الثقافي غير تجاري، حيث يتركز النشاط الثقافي غير التجاري في ثلاثة مجالات: التراث (91% من الإنتاج غير تجاري)، التعليم الثقافي (86%)، الترفيه الحي (57%). وتمثل الفنون البصرية (التصوير الفوتوغرافي والتصميم والفنون التشكيلية) أيضًا جزءًا غير تجاري مهمًا كان هامشيًا.

الشكل 4: تطور نسبة الإنتاج التجاري وغير التجاري بالنسبة للإنتاج الكلي خلال الفترة 1995-2017



Source: (Turner, 2019, p. 15)

الجدول 3: توزيع إنتاج الفروع الثقافية خلال 2017

الجموع	الإنتاج غير التجاري		الإنتاج التجاري		القيمة	
	القيمة	%	القيمة	%		
السمعي البصري	30.1	0	0.0	100	30.1	
المسرح الحي	11.6	57	6.6	43	5.0	
الصحافة	10.6	0	0.0	100	10.6	
وكالات الاشهار	11.6	0	0.0	100	11.6	
التراث	7.2	91	6.6	9	0.7	
الكتاب	5.5	0	0.0	100	5.5	
الهندسة المعمارية	5.9	0	0.0	100	5.9	
الفنون البصرية	7.6	8	0.6	92	7.0	
التعليم	2.6	86	2.2	14	0.4	
مج الفروع الثقافة	92.8	17	16.0	83	76.8	
مج الاقتصاد الكلي	3737.5	12	461.4	88	3276.1	

Source: (Turner, 2019, p. 10)

من عام 1995 إلى عام 2001، زادت حصة الثقافة في الاقتصاد الكلي لكل من الإنتاج التجاري وغير التجاري (الشكل 4)، لكن بعد 2001 انخفضت حصة الفروع الثقافية التجارية بينما لم يتبع إنتاج الفروع الثقافية غير التجارية نفس التطور، حيث استمرت في الزيادة خلال الفترة 2001 و2008 (مما ساعد على الحد من انخفاض الوزن الاقتصادي للثقافة خلال هذه الفترة)، ثم الحفاظ على حوالي 3.5% من إجمالي الإنتاج غير التجاري في المتوسط منذ ذلك الحين.

IV . الخاتمة:

1. نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يشير الاقتصاد البنفسجي إلى تكيف الاقتصاد مع التنوع البشري في سياق العولمة وتأمين الجوانب الثقافية للسلع والخدمات، فمثلا عندما نبحث عن شراء أشياء وهدايا تذكارية من بلدان ذات صلة بخلفيتنا الثقافية، فإننا ندعم الاقتصاد البنفسجي.
- يتمتع الاقتصاد البنفسجي بأفاق مستقبلية أكبر لأنه يضم إمكانيات للنمو، ولأنه يعتمد على أسس غير مادية إلى حد كبير، وبالتالي يتماشى مع الحاجة إلى الاعتدال التي يواجهها الاقتصاد اليوم، ولأسباب بيئية في المقام الأول. حسب آخر الاحصائيات الصادرة عن وزارة الثقافة الفرنسية، بلغت القيمة المضافة لجميع الفروع الثقافية خلال عام 2017، ما يقارب 47.5 مليار

يورو. وكانت هذه القيمة في تزايد بمعدل نمو مماثل لمعدل نمو الاقتصاد ككل منذ 2013 مما يعكس استقرار الثقل الاقتصادي للثقافة.

- تفرض العولمة التي نعيشها اليوم حتمية أن يحل عالم متعدد الثقافات ومتعدد المراكز محل التنوع الثقافي باعتباره محور اهتمامات الشركات، وضرورة تعزيز هذا الاتجاه نحو التنوع، لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة من خلال التركيز على التطلعات القوية المتزايدة لاستبداله باقتصاد قائم على الجودة.

2. توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالتوصيات التالية:

- العمل على التقييم الموضوعي لمساهمة كل الأعوان الاقتصاديين في إثراء التنوع الثقافي، وهذا من أجل ترقية الوزن الاقتصادي للثقافة وزيادة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للدول وتحقيق التنمية المستدامة.
- تطوير إمكانيات المستخدمين في مختلف الفروع الثقافية لتعزيز مهاراتهم تسهيل الانتقال من الاقتصاد الثقافي إلى الاقتصاد البنفسجي.
- توظيف وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الالكترونية منها في تجارة وتسويق المنتجات الثقافية مما يخلق المنافسة ويساهم في إثراء التنوع الثقافي تزامنا مع تزايد الوعي الاستهلاكي العالمي.
- الاستجابة للتعبة الثقافية له أثره في تجاوز التحديات العالمية المؤثرة في الاقتصاد وأن التفاعل مع العناصر الثقافية يجعل من الممكن تقديم حلول أكثر إنسانية وأكثر جاذبية، والتي تتكيف مع مختلف السياقات المستهدفة.

قائمة الاحالات والمراجع:

ⁱ The signatories included Jean-Jacques Aillagon and Renaud Donnedieu de Vabres, both former Culture ministers, Mercedes Erra of the Euro RSCG and Havas advertising agencies, Pierre-Antoine Gailly, head of the Paris Chamber of Commerce and Industry, Jean-Hervé Lorenzi, director of the Cercle des économistes, Alain Dominique Perrin, chairman of the Cartier Foundation for Contemporary Art, and Pierre Simon, director of the Greater Paris Investment Agency.

ⁱⁱ تأسست Diversum في عام 2006، وهي جمعية فرنسية مستقلة تجمع العديد من الشخصيات العامة ويرأسها حاليا جان موسيتيلي، سفير فرنسا السابق لدى اليونسكو. مهمتها هي تعزيز الاقتصاد البنفسجي.

المراجع:

Bouchier, M. (2013). Is a Cultural Turn of the Sustainable Development possible? *New Architecture journal- China*, 6, 1-13.

diversum. (2013). Récupéré sur <http://www.diversum.net>

Gagnon, J. (2012). *L'économie mauve : économie, développement durable et diversité culturelle*. Rapport évolutif. Analyse des impacts de la mondialisation sur la culture au Québec; Rapport 12, Québec, Laboratoire d'étude sur les politiques publiques et la mondialisation, ENAP.

Laure Turner .(2019) .Le poids économique direct de la culture en 2017 .Département des études, de la prospective et des statistiques .Ministère de la Culture.

.lemonde .(2011) .lemonde.fr .économie mauve, une nouvelle alliance entre culture et L.

Ratten, V., Jones, P., Braga, V., & Marques, C. S. (2019). Entrepreneurship in the Solidarity Economy: A Valuation of Models Based on the Quadruple Helix and Civil Society. In J. M. Alvarez, & J. M. Palma-Ruiz, *Subsistence Entrepreneurship: The Interplay of Collaborative Innovation, Sustainability and Social Goals* (pp. 33-50). Switzerland: Springer.

Salgues, B. (2018). *Society 5.0: Industry of the Future, Technologies, Methods and Tools*. (Willy, Ed.) UK.

Tchoungui, É. (2017). Les couleurs de l'économie au sein de l'espace francophone : les défis de la transformation structurelle. *2e Édition des journées de la Francophonie économique et numérique*. Paris: Organisation internationale de la Francophonie.

- Tobelem, J.-M. (2013). The arts and culture: a financial burden or a way out of the crisis? *ENCATC Journal of Cultural Management and Policy*, 3(1), 52-60.
- Tripathi, S. K., & Jaiswal, S. (2018). Purple Economy: Component of a Sustainable Economy in India. *IOSR Journal of Business and Management*, 20(12), 47-50.
- www.purple-economy.org (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.purple-economy.org/home